

«سابع حكم قضائي لصالح «موانئ دبي العالمية» في «ميناء جيبوتي»



DP WORLD

دبي: «الخليج»

حُكماً ضد شركة ميناء جيبوتي (بورت دبي «LCIA» أصدرت محكمة التحكيم التابعة لمحكمة لندن للتحكيم الدولي في نزاعها مع «موانئ دبي العالمية»، بثبوت عدم مشروعية محاولاتها لإنهاء اتفاقية «PDSA» (جيبوتي إس إيه المشروع المشترك ونقل ملكية أسهمها إلى الدولة. وقضت المحكمة بأن شركة ميناء جيبوتي قد أخلت باتفاقية المشروع المشترك من خلال محاولتها غير المشروعة لإنهائها، ومن خلال التورط في محاولة نقل ملكية أسهمها إلى الحكومة. «وشركة ميناء جيبوتي مملوكة بنسبة 23.5% لشركة «تشاينا ميرشانتس بورت القابضة المحدودة في هونج كونج، بينما تمتلك حكومة جيبوتي باقي أسهمها. (China Merchants Port Holdings Company Ltd) وأكد قرار المحكمة أن اتفاقية المشروع المشترك لم يتم إنهاؤها وأنها لا تزال بكامل النفاذ والأثر، كما قضت بأن شركة ميناء جيبوتي لا تزال مساهمة في المشروع المشترك، وأن محاولتها لنقل ملكية أسهمها إلى الحكومة ليس لها أي تأثير. وسيباشر التحكيم المرحلة الثانية لتحديد التعويضات المستحقة لموانئ دبي العالمية من شركة ميناء جيبوتي. كما

أمرت شركة ميناء جيبوتي بسداد التكاليف القانونية حتى الآن لموانئ دبي العالمية والبالغة 1.7 مليون جنيه إسترليني



ميناء جيبوتي

القرار رقم 7

ويُعد الحكم الجديد سابع قرار تصدره محكمة أو هيئة قضائية دولية لصالح «موانئ دبي العالمية» في نزاعها القائم مع حكومة جيبوتي. ويأتي هذا الحكم بعد حكم آخر صدر في 31 يوليو/ تموز 2018 من قبل محكمة تحكيم أخرى تابعة يقضي بأن اتفاقية الامتياز الخاصة بمحطة حاويات دوراليه لا تزال سارية (LCIA) لمحكمة لندن للتحكيم الدولي وملزمة على الرغم من جهود الحكومة للتهرب من التزاماتها التعاقدية، وحكم آخر صادر في 10 يناير/ كانون الثاني 2020 يأمر الحكومة بإعادة محطة الحاويات إلى موانئ دبي العالمية. كما أمرت محكمة تحكيم ثالثة الحكومة بدفع تعويضات لشركة المشروع المشترك (التي تمتلك فيها موانئ دبي العالمية حصة الثلث) بمبلغ 485.7 مليون دولار أمريكي لانتهاك حقوق الامتياز الحصرية الخاصة بها، نتيجة لإنشاء ميناء دوراليه متعدد الأغراض، وبما يشمل بعض الرسوم غير المدفوعة لحركة مرور الحاويات التي تتم مناوئتها في موانئ أخرى في جيبوتي، بينما لم تمثل حكومة جيبوتي بعد لأيٍّ من تلك الأحكام، وتواصل انتهاك التزاماتها الدولية.

صاحب امتياز

وأكدت «موانئ دبي العالمية» مجدداً أنها ستواصل اتباع جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقها كمساهم وصاحب امتياز في محطة حاويات دوراليه في مواجهة تجاهل الحكومة الصارخ لسيادة القانون وعدم مراعاة العقود التجارية الملزمة. كما أوضحت أنه على الرغم من مرور ثلاث سنوات، لم تقدم حكومة جيبوتي بعد أي عرض للتعويض في محاولة لإيجاد تسوية تفاوضية للنزاع. وتُعدّ محطة حاويات دوراليه أكبر جهة توظيف وأكبر مصدر للإيرادات في جيبوتي، وحقق تشغيلها أرباحاً في كل عام منذ افتتاحها، ووجدت محكمة تحكيم دولية وأيضاً المحكمة التجارية الإنجليزية أنها حققت «نجاحاً كبيراً» لجيبوتي تحت إدارة «موانئ دبي»



«محطة الحاويات في ميناء دوراليه – جيبوتي والذي تشغله «موانئ دبي العالمية»